كلية الحقوق
قسم القانون العام

# الديمقراطية وموقف الإسلام منها

## (دراسة مقارنة)

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه فى الحقوق

من الباحث

**كريم سيد محمد السيد أبو العزم**

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

**أ.د/ محمد علي محجوب (مشرفًا ورئيساً)**

أستاذ الشريعة الاسلامية – كلية الحقوق – جامعة عين شمس ووزير الاوقاف الاسبق

**أ.د/ محمد عبدالمنعم حبشي (عضواً)**

أستاذ ورئيس قسم الشريعة الاسلامية – كلية الحقوق – جامعة عين شمس

**المستشار.د/ طه سعيد السيد (عضواً)**

نائب رئيس مجلس الدولة

**أ.د/ محمد سعيد حسين أمين (مشرفاً وعضواً)**

أستاذ ورئيس قسم القانون العام – كلية الحقوق – جامعة عين شمس.

١٤٤٠هـ – ٢٠١٩ م

كلية الحقوق
قسم القانون العام

# صفحة العنوان

**اسم الباحث : كريم سيد محمد السيد أبو العزم**

**عنوان الرسالة : الديمقراطية وموقف الإسلام منها (دراسة مقارنة)**

**الدرجة العلمية : الدكتوراه**

**القسم : القانون العام**

**الكلية: الحقوق.**

**الجامعة: جامعة عين شمس.**

**سنة التخرج:**

**سنة المنح: ٢٠١٩**

كلية الحقوق

قسم القانون العام

# رسالة دكتوراه

**اسم الباحث : كريم سيد محمد السيد أبو العزم**

**عنوان الرسالة : الديمقراطية وموقف الإسلام منها (دراسة مقارنة)**

**الدرجة العلمية : الدكتوراه**

**لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:**

**أ.د/ محمد علي محجوب (مشرفاً ورئيساً)**

أستاذ الشريعة الاسلامية – كلية الحقوق – جامعة عين شمس ووزير الاوقاف الاسبق

**أ.د/ محمد عبدالمنعم حبشي ( عضواً)**

أستاذ ورئيس قسم الشريعة الاسلامية – كلية الحقوق – جامعة عين شمس

**المستشار.د/ طه سعيد السيد (عضواً)**

نائب رئيس مجلس الدولة

**أ.د/ محمد سعيد حسين أمين (مشرفاً وعضواً)**

أستاذ ورئيس قسم القانون العام – كلية الحقوق – جامعة عين شمس.

**الدراسات العليا**

ختم الإجازة: أُجيزت الرسالة: بتاريخ / /

موافقة مجلس الكلية موافقة مجلس الجامعة

﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ
اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ فَمَنْ نَكَثَ فَإِنَّمَا يَنْكُثُ
عَلَى نَفْسِهِ وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ
عَلَيْهُ اللَّهَ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾

صدق الله العظيم

(سورة الفتح – الآية ١٠)

# اهداء

**إلى منارة العلم الذي رسم للإنسانية طريق السعادة إلى سيد الخلق رسولنا الكريم سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.**

- **إلى والدي العزيز** .... إلى من سعى وشقي لأنعم بالراحة والهناء الذي لم يبخل بشيء من أجل دفعي في طريق النجاح الذي علمني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر.

- **إلى والدتي العزيزة** ... إلى من تتسابق الكلمات لتخرج معبرة عن مكنون ذاتها من علمتني وعانت الصعاب لأصل إلى ما أنا فيه وعندما تكسوني الهموم أسبح في بحر حنانها ليخفف من آلامي.

- **إلى زوجتي الغالية**... إلى رفيقة دربي وإلى من سارت معي نحو الحلم خطوة بخطوة بذرناه معاً وحصدناه معاً وسنبقى معاً بإذن الله ... جزاك الله خيراً.

- **إلى أخي الحبيب** الذي من حبه يجري في عروقي ويلهج بذكراه فؤادي.

- **إلى بناتي الأعزاء** اللاتي أرى في أعينهن الأمل وفي وجههن البراءة وفي ضحكتهن السعادة.

- **إلى أصدقائي وزملائي** الذين سرنا سوياً ونحن نشق الطريق معاً نحو النجاح والإبداع إلى من تكاتفنا يداً بيد ونحن نقطف زهرة تعلمنا.

- **إلى أساتذتنا الكرام** الذين علمونا حروفاً من ذهب وكلمات من درر وعبارات من أسمى وأجلى عبارات في العلم إلى من صاغوا لنا علمهم حروفاً ومن فكرهم منارة تنير لنا سيرة العلم والنجاح.

**- إلى وطننا الحبيب .... وشهدائه الأبطال ... حفظك الله يا مصر من كل شر**

**... أهدي إليكم جميعاً هذا العمل المتواضع**

**الباحث**

# شكر وتقدير

بداية أشكر الله مولاي وخالقي الذي من على بإتمام هذا العمل المتواضع مع رجائي وأمنياتي أن يتقبله مني ويجعله خالصاً لوجهه الكريم.

وانطلاقاً من قوله عز وجل: ﴿**وَمَنْ يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ**﴾ ... ومن قول رسول الله ﷺ **(لا يشكر الله من لا يشكر الناس)**، وإيماناً بفضل الاعتراف بالجميل وتقديم الشكر والامتنان لأصحاب المعروف ... فإني أتقدم بالشكر الجزيل والثناء العظيم لكل من ساعد في إنجاح هذه الرسالة وأخص بالذكر:

**العالم الجليل أستاذنا الدكتور / محمد سعيد أمين** أستاذ ورئيس قسم القانون العام بكلية الحقوق جامعة عين شمس وذلك لتفضل سيادته بقبول الإشراف على هذه الرسالة ... وإذ أقدم لسيادته أرقى آيات الشكر والتقدير والعرفان بالجميل على ما منحني من صدر واسع ونصح وإرشاد ساعد على إخراج هذا العمل بهذه الصورة ... أسأل الله أن يجزيه عني كل خير ... كما أشكر سيادته أيضاً على ما تعلمته منه طوال أربعة أعوام دراستي بهذا الصرح العظيم وكذلك ما تعلمته على يده في عامي دراستي للماجستير بهذه الكلية العظيمة التي لطالما تخرج منها الكثير من العظماء في دولتنا الحبيبة.

كما أتقدم بأسمى معاني الشكر والتقدير إلى **الأستاذ الدكتور / محمد علي محجوب** معالي وزير الأوقاف الأسبق أستاذ الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق جامعة عين شمس لقبول سيادته الاشراف على هذه الرسالة وتقديم سيادته لملاحظاته البناءة والتي كان لها أثراً كبير في إنجاز الجانب الشرعي في هذا العمل.

كما أتقدم بأسمى آيات الشكر وعظيم التقدير إلى **الأستاذ الدكتور / محمد عبد المنعم حبشي** أستاذ ورئيس قسم الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق جامعة عين شمس **والأستاذ المستشار الدكتور / طه سعيد السيد** نائب رئيس مجلس الدولة لتفضل سيادتهما بقبول عضوية لجنة المناقشة والحكم على الرسالة وتحمل معاليهما عناء مراجعتها وذلك على الرغم من كثرة أعبائهما، فلا أملك هنا سوى أن أدعو الله عز وجل أن يجعل ما بذلاه من جهد في هذه الرسالة في ميزان حسناتهما وأن يجازيهم كل خيراً.

**الباحث**

## المقدمة

إن لكل مجتمع من المجتمعات السياسية نظام الحكم الخاص به والذي يتلاءم مع ما يحيط هذا المجتمع من عوامل تاريخية، اقتصادية، اجتماعية، دينية، فلسفية، والواقع أن أي نظام للحكم يعتمد في أحكامه وتنظيماته على مراعاة هذه العوامل، وهذا هو ما حدث عند بداية نشأة الفكر الديمقراطي في أوروبا، وبالتحديد في أثينا.

ومع تطور وتواكب الأحداث، فقد تطور الفكر الديمقراطي وأصبح يتخذ صوراً مختلفة من التنظيم كنظام للحكم، ولكل صورة من هذه الصورة فلسفتها الخاصة التي ساهمت في وصولها وتطبيقها كما أن لكل منها مقوماتها الخاصة التي تعتمد عليها حتى وإن اتفقت من حيث الشكل، فإنها تختلف في مضمونها ومدلولها. وتعد الديمقراطية التقليدية والديمقراطية الماركسية هما أبرز تطبيقات الديمقراطية.

فالديمقراطية التقليدية والتي كانت تحكم دول أوروبا في العصور الوسطى وحتى أواخر القرن الثامن عشر، قد اعتمدت على فكرة التحررية الفردية، أو ما يعرف باسم المذهب الفردي الحر، وأن الدول والحكومات لا توجد إلا لخدمة الأفراد والحفاظ على مصالحهم، وتغليب مصلحة الفرد على مصلحة الجماعة، وقد اعتمدت في ذلك على نظريات الحقوق الطبيعية والمدرسة الحرة في الاقتصاد، وقد جاء ظهور فلاسفة العصور الوسطى (هوبز، لوك، روسو) ليؤكدوا على فلسفة المذهب الفردي الحر من خلال ما ابتدعوه من نظريات العقد الاجتماعي، حيث أنه قد تم اتخاذ هذه النظريات مذهباً لتطبيق الديمقراطية القائمة على الإيديولوجية الفردية التي تستند لفكر المذهب الفردي الحر.

ومع بداية ظهور الفكر الماركسي في أوروبا الشرقية، أخذت الديمقراطية تتشكل بالفكر الماركسي في هذا الوقت، وأطلق عليها اسم الديمقراطية الماركسية، وقد اعتنقت هذه الديمقراطية ذات المبادئ الفلسفية التي قام عليها الفكر الماركسي وهو إرجاع أي شيء في الوجود إلى المادة، والاعتقاد بوجود صراع دائم بين الطبقات.

وبعد اعتناق كل من الديمقراطية التقليدية والماركسية لمبادئ وأفكار مختلفة، إلا أن الديمقراطيات المختلفة أصبح لها ثلاث مقومات (السيادة، الفصل بين السلطات، الحقوق والحريات)، وقد اختلف مضمون تلك المقومات باختلاف الديمقراطية التي تطبقها.

وأمام التقدم الفكري والفلسفي الغربي في إطار نظم الحكم الديمقراطية، وابتداع النظريات المبررة لذلك، وباستقراء التاريخ بصفة عامة، والتاريخ السياسي الإسلامي بصفة خاصة، يتضح أن كل ما يهدف إليه الفلاسفة الغربيون من وراء تطبيق الديمقراطية، قد عرفه نظام الحكم الإسلامي قبل أن يتوصلوا إليه بزمن بعيد، فالنظام الإسلامي قد عرف الحقوق والحريات كما أنه كان يقدم لها الضمانات التي تكفل تطبيقها والحفاظ عليها، وذلك في الوقت التي كانت أوروبا ودول العالم تحكم من خلال الظلم والقهر والديكتاتورية.

وبظهور التيارات الإسلامية بصفة عامة في القرن العشرين، وبزيادة ظهورها في القرن الحادي والعشرون، زادت المطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية كنظام حكم في بعض البلاد الإسلامية، حيث أصبح جميع دول العالم في حالة صراع دائم بين الدفاع عن الديمقراطية والتحررية والنداء دائماً بفصل الدين عن السياسة، وبين الطرف الآخر والذي يرى أن الإسلام لا يتعارض مع السياسة بل أن الإسلام قد نظم كل شيء، ويصلح تطبيقه في أي زمان ومكان.

**- المشكلة البحثية**

إزاء ازدياد الصراع بين التيارات الليبرالية أو العلمانية وبين التيارات الإسلامية بشأن تطبيق نظم الحكم الديمقراطية، وأن الديمقراطية تتعارض في مضمونها وفلسفتها ومفهومها للحقوق والحريات مع مضمون وفلسفة النظام الإسلامي ومفهومه للحقوق والحريات، كما أنه مع ترويج البعض لعبارات مثل (أن الإسلام دين ديمقراطي أو أن الإسلام كان قائماً على الديمقراطية)، فإنه أصبح من الواجب بيان موقف الإسلام من نظم الحكم القائمة على الديمقراطية وبيان كذلك موقفه من الفلسفة والمقومات التي تستند إليها هذه النظم.

وعلى ذلك يمكن صياغة المشكلة البحثية في التساؤل البحثي التالي:

إلى أي مدى تتفق الديمقراطية التقليدية والماركسية في فلسفتها ومقوماتها مع النظام الإسلامي كنظامً للحكم؟

**-أهمية الدراسة**

تنبع أهمية الدراسة من بيان موقف الإسلام من النظم الديمقراطية التقليدية والماركسية من واقع القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، وذلك لفض الاشتباك الدائم وإزالة اللغط والغموض حول بعض العبارات التي يرددها البعض بأن الإسلام دين ديمقراطي أو أن الإسلام كان قائماً على الديمقراطية، وهذه العبارات إنما يرددها البعض في سبيل الترويج لفكره الديمقراطي، ولكن الإسلام بريء من هذه الأفكار وتلك الدعوات.

- **أهداف الدراسة**

تسعى الدراسة لبيان موقف الإسلام من الديمقراطية ككل، وفي سبيل ذلك ينبغي تحقيق عدد من الأهداف الأخرى الفرعية ومعرفة موقف الإسلام منها، وتتمثل فيما يلي:

١. التعرف على أصول الفكر الديمقراطي في أوروبا.
٢. التعرف على أصول فلسفة المذهب الفردي الحر وحكم الإسلام وموقفه من هذا المذهب.
٣. التعرف على فكرة العقد الاجتماعي وعقد البيعة الإسلامي.
٤. التعرف على الأسس الفلسفية للفكر الماركسي وموقف الإسلام منه.
٥. دراسة مفهوم السيادة في الفكر الديمقراطي ومفهومه في الفكر الإسلامي.
٦. دراسة مبدأ الفصل بين السلطات وكيفية وجود المبدأ في النظام الإسلامي.
٧. التعرف على مضمون وضماناتالحقوق والحريات في الديمقراطية والإسلام.